

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

٩٣
الجلسة العامةالجمعة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠:٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٠

البند ١٦٤ من جدول الأعمال

تطبيع الحالـة فيما يتعلـق بـجنوب اـفريقيـا

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من

رئيس اللجنة الخامسة (A/50/815)

مشروع قرار (A/50/L.44/Rev.1).

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
 إنه لشرف خاص وامتياز لي، كممثل للجزائر، أن أعرض
 مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1، بشأن بند جدول الأعمال
 المعون "تطبيع الحالـة فيما يتعلـق بـجنوب اـفريقيـا".
 وأنتي أقوم بذلك نيابة عن جنوب اـفريقيـا وعن الدول
 الأـعضاـء الـ١٣٣ - وـيا لهـ من عـدد كـبـير - التـي أـدرـجـت
 أـسـماـءـهاـ فيـ الوـثـيقـةـ المـعـروـضـةـ عـلـىـنـاـ.ـ وـيـسـرـنـيـ أـنـ أـعـلـنـ
 بـأنـ باـكـسـتـانـ وـبـلـيزـ وـلـختـنـشـتاـينـ قدـ انـضـمـتـ إـلـىـ مـقـدـمـيـ
 مشـروعـ القـرارـ،ـ مـاـ زـادـ عـدـدـ المـقـدـمـيـنـ إـلـىـ ١٣٦ـ.

ويرمي مشروع القرار إلى تطبيع الحالـة فيما يتعلـق
 بـجنـوبـ اـفـريـقيـاـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ.ـ وـيـسـعـيـ مـشـروعـ الـقـرارـ
 إـلـىـ أـنـ يـحـسـمـ بـصـورـةـ نـهـائـيـةـ مـسـأـلـةـ الـاشـتـراـكـاتـ غـيرـ
 المـدـفـوعـةـ التـيـ تـرـاكـمـتـ نـتـيـجـةـ التـارـيخـ الفـرـيدـ لـحـقـبـةـ
 الفـصـلـ الـعـنـصـرـيـ.

وتـضـمـنـ دـيـبـاجـةـ مـشـروعـ الـقـرارـ العـناـصـرـ الـأـسـاسـيـةـ
 الـتـيـ تـسـتـنـدـ إـلـيـهـ الـقـرـاراتـ الـتـيـ سـتـتـخـذـهاـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ.
 وـهـذـهـ العـناـصـرـ هـيـ أـولـاـ،ـ دـعـوـةـ جـنـوبـ اـفـريـقيـاـ إـلـىـ
 اـسـتـئـنـافـ مـشـارـكـتـهاـ فـيـ أـعـمـالـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ فـيـ ٢٣ـ
 حـزـيرـانـ/ـيـونـيـهـ ١٩٩٤ـ عـقـبـ القـضـاءـ عـلـىـ الفـصـلـ الـعـنـصـرـيـ.
 وـإـقـامـةـ جـنـوبـ اـفـريـقيـاـ دـيمـقـراـطـيـةـ وـغـيرـ عـنـصـرـيـةـ.ـ ثـانـيـاـ،ـ
 تـسـلـیـمـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ بـالـظـرـوفـ الـفـرـيـدةـ وـالـاـيجـابـيـةـ

الـرـئـيسـ (ترجمـةـ شـفـوـيـةـ عنـ الانـكـلـيـزـيـةـ):ـ مـعـرـوضـ عـلـىـ
 الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ فـيـ ماـ يـتـصـلـ بـهـذـاـ الـبـنـدـ،ـ مـشـروعـ قـرـارـ وـارـدـ
 فـيـ الـوـثـيقـةـ A/50/L.44/Rev.1ـ.ـ وـمـعـرـوضـ عـلـىـ الـجـمـعـيـةـ أـيـضاـ
 فـيـ الـوـثـيقـةـ A/50/815ـ،ـ رـسـالـةـ مـؤـرـخـةـ ١٢ـ كـانـونـ ١٩٩٥ـ منـ
 ١٩٩٥ـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٥ـ مـوجـهـ إـلـىـ رـئـيسـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ منـ
 رـئـيسـ الـلـجـنـةـ الـخـامـسـةـ،ـ تـضـمـنـ مـلـاحـظـاتـ فـيـةـ طـلـبـتـهاـ
 الـجـمـعـيـةـ بـشـانـ بـشـارـكـتـهاـ فـيـ مـشـروعـ الـقـرارـ المـذـكـورـ.

أـعـطـيـ الـكـلـمـةـ لـمـمـثـلـ الـجـزاـئـرـ لـيـعـرـضـ مـشـروعـ الـقـرارـ
 .ـA/50/L.44/Rev.1

يتـضـمـنـ هـذـاـ الـمـحـضـرـ النـصـ الـأـصـلـيـ لـلـخـطـبـ الـمـلـقاـةـ بـالـعـربـيـةـ وـالـتـرـجـمـاتـ الشـفـوـيـةـ لـلـخـطـبـ
 الـمـلـقاـةـ بـالـلـغـاتـ الـأـخـرـىـ.ـ وـيـبـغـيـ أـلـاـ تـقـدـمـ التـصـوـيـباتـ إـلـاـ لـلـخـطـبـ الـأـصـلـيـةـ.ـ وـيـبـغـيـ إـدـخـالـهاـ عـلـىـ
 نـسـخـةـ مـنـ الـمـحـضـرـ وـإـسـالـهـاـ بـتـوـقـعـ أـحـدـ أـعـضـاءـ الـوـفـدـ الـمـعـنـيـ خـلـالـ اـسـبـوـعـ وـاحـدـ مـنـ تـارـيخـ
 النـشـرـ إـلـىـ:ـ Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

نـهاـيـةـ الدـوـرـةـ فـيـ وـثـيقـةـ تصـوـيـبـ وـاحـدـةـ.

95-87043

* 9587043 *

السيد بير فيلييف (المدير، شعبة شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود الأمانة العامة أن تؤكد على أن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة إلى اللجنة الخامسة تضمنت تقديرات للمبالغ الفعلية التي يحتمل أن يطلب من فرادي الدول الأعضاء تحملها فيما يتعلق بالفوائض التي سيجري حفضها.

وأبلغت الأمانة العامة اللجنة الخامسة في ذلك الوقت بأن اجراء حسابات دقيقة لحصة كل دولة عضو قد يتطلب قدراً كبيراً من الوقت، لأن ذلك يتطلب جمع معلومات مفصلة عن الفترات المتصلة بتلك الفوائض. وهذا بدوره، يتضمن استعراضاً مفصلاً لما يزيد على ٢٠ قراراً من قرارات الجمعية العامة والوثائق ذات الصلة، بالإضافة إلى حساب حصة كل دولة عضو عن كل فترة واستخدام جداول الأنصبة المقررة المختلفة المعمول بها على مدى فترة تتجاوز ٢٠ سنة.

وأوضح الأمانة العامة للجنة الخامسة أنه في ضوء حجم العمل وضرورة ضمان الدقة، لن يتسع الانتهاء من هذا العمل قبل أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن بأنه قد عرض مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 أصبحت مالطة أحد مقدميه.

السيد هو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل تسعه عشر شهراً استأنفت جنوب إفريقيا الجديدة مشاركتها في الجمعية العامة. وشكل ذلك معلماً تاريخياً في تاريخ الأمم المتحدة وتحفيزاً لعشرين عاماً من الكفاح الدولي ضد نظام الفصل العنصري.

ومن أسف أن الشرور السياسية لم تكن غريبة على القرن العشرين. فقد كان هناك ما لا يحصى من الأنظمة اللادستورية واللامثلية والقمعية. ولكن حتى أعني الأنظمة الاستبدادية شعرت في العادة بضرورة طأطأة الرأس على نحو رمزي احتراماً للفضيلة من خلال الادعاء بأنها تحكم باسم مثل أعلى معين حتى وإن كانت، على صعيد الممارسة، قد تجاهلت المثل الأعلى ذاك أو استعملته على غير وجهه الصحيح.

ولقد كان نظام الفصل العنصري فريداً لأنه لم يشعر بضرورة أن يقدم ولو ايماءة رمزية تجاه الأخلاق. وكان صارخاً في ازدرائه للرأي الدولي والمبدأ الأخلاقي من خلال الاعتراف بأنه يحكم لا لسبب سوى العنصرية. ولم يكن يخرج من تبرير نفسه بالاستناد إلى فكرة شريرة خالصة. وفي هذا السياق، كان نظاماً فريداً في شروره.

المنبثقة عن الفصل العنصري، التي أدت إلى الحالة غير الطبيعية لجنوب إفريقيا في الأمم المتحدة؛ ثالثاً، ملاحظة الجمعية العامة ان الظروف الاستثنائية قد تم التسليم بها فعلاً من خلال اعتماد القرار ٤٨/٥٨ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وفي منطوق مشروع القرار تقرر الجمعية العامة أنه بسبب تلك الظروف الفريدة والاستثنائية ينبغي لا تدفع جنوب إفريقيا اشتراكاتها المقررة خلال الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وهي الفترة التي رفض خلالها نظام الفصل العنصري دفع اشتراكاته المقررة رداً على القرار السياسي الذي اتخذته الجمعية العامة برفض وثائق تفويض مماثلي ذلك النظام.

وأن الملاحظات التقنية التي أعدتها اللجنة الخامسة بالتفصيل، استجابة لطلب الجمعية العامة، أدرجت حرفاً في نص مشروع القرار. وهذه الملاحظات تتضمن إجراءات المحاسبة الملائمة التي ينبغي اتباعها بغية تنفيذ مشروع القرار الحالي. وترحب الجمعية العامة بقرار جنوب إفريقيا التنازل عن الفائض الذي تراكم خلال الفترة المعنية، وفقاً للقواعد التنظيمية المالية.

أخيراً، تقرر الجمعية العامة بأن مشروع القرار الحالي لن يشكل تحت أي ظرف من الظروف سابقة بالنسبة للمستقبل. فليست هناك أية سابقة في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يمكن لمشروع القرار أن يشكل سابقة، إذ أنه يستند إلى الظروف الفريدة والاستثنائية التي بُرِزَتْ خلال حقبة الفصل العنصري.

وإذني أحدث جميع الدول الأعضاء على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، فتؤكد، وبالتالي أن الاجراء الذي سيتخذ اليوم لن يشكل سابقة. فلندع الجمعية تقفل، من خلال هذا العمل، آخر فصل يتعلق بمسألة الفصل العنصري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك بشأن نقطة توضيح.

السيد تيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود من خلالكم، السيد الرئيس، أن استفسر من الأمانة العامة عن موعد استلامنا للوثيقة الرسمية التي تتضمن الآثار المالية المتربعة على القرار الذي نوشك على اتخاذها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة، لكي يقدم التوضيح المطلوب.

صواب موقف بلدان كثيرة بالايمان بها. ونحن نأمل أن تستخلص جميع الدول الأعضاء من هذا المثال الارادة السياسية للوفاء بواجباتها بمقتضى الميثاق ودفع شتراتاتها المقررة بالكامل وفي موعدها ودون قيد أو شرط.

السيد لاكلوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
يشرفي أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ستبت الجمعية العامة هذا الصباح في مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1، وبذلك تغلق والى الأبد فصلا من تاريخ منظمتنا بإزالة كل بقايا نظام الفصل العنصري الظالم.

إن الاتحاد الأوروبي، إذ يدرك إدراكا تماما الأهمية السياسية الواضحة للقرار الذي ستتخذه الجمعية العامة اليوم، يرحب باعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، والذي تشارك في تقديميه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن مشروع القرار يسمح للمنظمة بتحقيق الهدف السياسي لتطبيع الحالة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا أخيرا، بعد أن تم القضاء على نظام الفصل العنصري وإرساء نظام حكم ديمقراطي وغير عرقي. وفي الوقت ذاته، وحيث أنه تم إدراج الملاحظات الفنية التي اعتمدتها اللجنة الخامسة بتوافق الآراء في نص مشروع القرار، فقد تم التوصل الى أفضل حل مالي ممكن.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي في التأكيد على أن الحالة المتعلقة بجنوب أفريقيا حالة فريدة واستثنائية، وهي ناجمة عن استبعاد جنوب أفريقيا من المشاركة في أعمال الجمعية العامة بسبب نظام الفصل العنصري. وبعد إنشاء نظام ديمقراطي، دعيت جنوب أفريقيا الى استئناف مشاركتها في أعمال الجمعية العامة من خلال اعتماد القرار ٢٥٨/٤٨.

ويرغب الاتحاد الأوروبي في التشدد على أن مشروع القرار الذي توشك الجمعية العامة على اعتماده لا يمكن أن تستخدمه الدول الأعضاء الأخرى السابقة، نظرا لعدم وجود حالة مماثلة تتصل بنظام الفصل العنصري. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 سوف يعني أن المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة لم تعد منطبقة على جنوب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، وتوخيا لقدر أكبر من الشفافية في تنفيذ الاستثناء الوارد في المادة ١٩ من الميثاق، يعتقد

لقد انتهى الكفاح ضد نظام الفصل العنصري. واحتلت حكومة دستورية تمثل بالفعل شعب جنوب أفريقيا مكانها. ولكن كفاحنا من أجل إزالة آثار الفصل العنصري لا يزال مستمرا وسيظل لسنوات عديدة قادمة. ومشروع القرار هذا يمثل بادرة سياسية قوية دعما للحكومة الدستورية لجنوب أفريقيا وخطوة جديدة في كفاحها المستمر ضد عواقب الفصل العنصري.

إن الدين الذي تراكم على جنوب أفريقيا خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وهي الفترة التي كان فيها نظام الفصل العنصري مستبعدا من تمثيل جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة، لا تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاد جنوب أفريقيا الجديدة فحسب بل تذكره مؤلمة بالماضي.

ولذلك تؤيد سنغافورة إلغاء متاخرات جنوب أفريقيا المستحقة عن الفترة من ٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وكان من دواعي سرورنا أن شارك في تقديم مشروع القرار بشأن تطبيع الحالة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا.

ويحدونا الأمل في أن يدفن مشروع القرار هذا أشباح الفترة الحزينة من عضوية جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة وأن يمكن جنوب أفريقيا الجديدة من أن تبدأ بداية جديدة في أعمال هذه المنظمة. ونأمل أيضا أن يعطي هذا الاعفاء من الدين دفعا لاقتصاد جنوب أفريقيا الجديدة في مواجهتها للمشاكل المعقدة الكثيرة المتصلة بالوفاء بظموحات شعب جنوب أفريقيا.

ولكن بقدر ما كان نظام الفصل العنصري فريدا في شروره، يتquin أن تكون التدابير المتخذة لمعالجة آثاره فريدة أيضا. وفي الوقت الذي تعاني فيه الأمم المتحدة من قيود مالية شديدة، فإن من الواضح أن التدبير الذي سنختاره لمعالجة متاخرات جنوب أفريقيا تدبير استثنائي لمعالجة مشكلة استثنائية وينبغي عدم تكراره بأي حال من الأحوال.

ويسرنا أن مشروع القرار يبين دون أي لبس في الفقرة الأخيرة من منطوقه أن القرار المتتخذ اليوم قرار استثنائي بالفعل ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تستخدمه الدول الأعضاء الأخرى السابقة لتبرير إلغاء متاخراتها.

إن دحر نظام الفصل العنصري وتحرير شعب جنوب أفريقيا كانا نصرا باهرا وملهما للأمم المتحدة. فقد برهنا على وجاهة المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة وعلى

لقد عنيت الأمم المتحدة بمسألة الفصل العنصري في مرحلة مبكرة جداً، منذ نشوئها. وكانت تعرف في ذلك الحين بمسألة التمييز العنصري. وقد نمت الأمم المتحدة واتسعت أهدافها: فلم تعد هيئة لصون السلم والأمن الدوليين فحسب بل أيضاً للنهوض بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية والدفاع عنها. وعلى الطرف الآخر، تطورت سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا إلى سياسة تقر شرعاً عدم مساواة أبناء الجنس البشري. ولكن المجتمع الدولي، ومن خلال الأمم المتحدة، لم يتراجع على الاطلاق في رفضه القاطع والكامل لتلك السياسة البغيضة.

ونحن في ناميبيا نفهم بالكامل أساس ومنطق القرار التاريخي الذي توشك الجمعية العامة على اتخاذه لا لكوننا جيراناً لجنوب أفريقيا فحسب بل أيضاً لأن حظنا التعيس جعلنا نتعرض لنفس سياسة الفصل العنصري. ولذلك فإن ناميبيا تؤيد بالكامل مشروع القرار هذا.

إن سياسة الفصل العنصري البغيضة التي كان يمارسها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا آنذاك معروفة جيداً ولا تحتاج إلى توضيح. ولكن اسمحوا لي أن أذكر نقطة بارزة واحدة: لقد أعلنت هذه الجمعية الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية في عام ١٩٧٣ بقرارها ٣٠٦٨ (د - ٢٨) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. وبموجب القرار ذاته اعتمدت الجمعية الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وفتحت باب التوقيع عليها. وهذا يظهر رفض المجتمع الدولي لسياسة الفصل العنصري - وهي سياسة حاولت إقامة مجتمعات "ذئبة عرقياً". ومن المحرزن أن هذه المحاولة تمت بقوة قانون الدولة. وقد أصبح كل ذلك تاريخاً ماضياً الآن، وربما من الأفضل نسيانه.

ومن هذا المنظور شعرنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، وعن حق، بالفخر بمنجزاتنا عندما دعيت جنوب أفريقيا المتعددة وغير العرقية والديمقراطية في النهاية إلى الانضمام إلى مجتمع الأمم. وأن بيانات النصر المؤثرة التي القيناها في عام ١٩٩٤، عندما استعادت جنوب أفريقيا عضويتها في الأمم المتحدة، لا تزال مسموعة في أذاننا.

إن التضحية التي يطلبها مشروع القرار من كل دولة عضو تخصية جديرة. فهي تاريخ البشرية، وفي لحظات الكوارث الكبيرة، سواء الطبيعية أو الناجمة عن حماقة الإنسان، كان التضامن الدولي دوماً بارقة أمل وثقة.

الاتحاد الأوروبي أنه يلزم، أن نضع، بطريقة ملموسة ودقيقة، إجراءات مناسبة لاتباعها في حالة جميع الدول التي تعتبر أن عدم دفعها يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادتها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن ينتهز هذه الفرصة ليذكر بأهمية القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي أسهمت إسهاماً هاماً في إنهاء الفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي.

واسمحوا لي أن أشدد على السخاء المالي الذي تحلت به جميع الدول الأعضاء بالتنازل عن حقوقها في أرصدة الميزانية الفائضة التي تدين المنظمة لها بها - أي ١٠٥ ٣٣٢ ٥٣٢ دولاراً من الميزانية العادية - و ١٦٨ ٥٧٢ ٤٠٤ دولاراً من ميزانيات عمليات حفظ السلام - فأسهمت وبالتالي في تطبيع الحال في ما يتعلق بجنوب أفريقيا.

وينبغى أن نلاحظ، كما هو مذكور في مشروع القرار، أنه قبل هذا الإجراء فإن الفائض في الميزانية العادية المتاح كأرصدة دائنة لحساب الدول الأعضاء من المنظمة يبلغ ١٢٢ ٢٣٨ ٠٠٠ دولار، بينما يصل في ميزانيات عمليات حفظ السلام إلى حوالي ١٨٣ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

وفي هذا السياق، ومراجعة للحالة المالية الخطيرة للمنظمة، فإن الاتحاد الأوروبي على ثقة بأن جنوب أفريقيا ستتحلى بسخاء نظير للسخاء الذي تحلت به جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بتقديم إسهامات طوعية، نقدية وعينية، في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن توافق الآراء حول مشروع القرار هذا سيكون مثالاً واضحاً على الحاجة إلى أن تعبر الإرادة المشتركة لأعضاء المنظمة عن نفسها في حسم الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة.

السيدة أشيبلا - موسافي (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوفد الناميبي، إذ قام، بالنيابة عن جنوب أفريقيا والدول الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي، بعرض البند المعنون "تطبيع الحالة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا" في الجلسة الأولى لمكتب الجمعية العامة في دورتها الخمسين، يسره بالغ السرور أن ترقي الأمم المتحدة إلى مستوى التزاماتها.

وحكم الأغلبية في جنوب أفريقيا نصراً هاماً للقيم السياسية والمبادئ الأساسية التي تأسست عليها الأمم المتحدة ذاتها. وكان لهذا الحدث التاريخ أهمية كبيرة لا بالنسبة لجنوب أفريقيا وشعبها فحسب بل أيضاً لفريقيا كلها وللمجتمع الدولي بأسره.

ومرة أخرى نهنئ شعب جنوب أفريقيا وقدته السياسيين على نجاحهم في إنهاء الفصل العنصري. وقد اضطلعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور هام في النضال ضد سياسة الفصل العنصري، الذي وصف، وعن وجه حق بأنه "جريمة ضد الإنسانية" وأنه "أبطال ... ميثاق الأمم المتحدة" (القرار ٢٠٦٨ د. ٢٨ - الفقرة الأولى من الديباجة).

والنرويج، من جانبها، ظلت صامدة على جبهة هذا الكفاح. فقد كانت المقاطعة النرويجية لنظام الفصل العنصري فعالة ولم تلمسه. وكان الدعم النرويجي المباشر لحركة مناهضة الفصل العنصري كبيراً أيضاً، ووصل عبر السنوات إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وهذا الدعم الاقتصادي مستمر حالياً في صورة مساعدة إنمائية خلال الفترة الانتقالية، ويبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المساعدة في تحقيقها من خلال الانتخابات في شهر نيسان/أبريل من العام الماضي والانتخابات المحلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وكان استبعاد النظام العنصري لجنوب أفريقيا من المشاركة في عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة تزامن المجتمع الدولي بمكافحة الفصل العنصري. وكان تراكم المتأخرات المالية لجنوب أفريقيا بدوره نتيجة مباشرة لهذه الخطوة التي اتخذها أعضاء الأمم المتحدة. وبالتالي فإن من الطبيعي والمنطقي أن يتخذ المجتمع الدولي الآن الخطوات الالزمة لإعفاء جنوب أفريقيا من تحمل عبء هذه المتأخرات، التي تمثل في الحقيقة التكاليف المالية للنضال ضد الفصل العنصري - وهو نضال يعتبرناه مسؤوليتنا المشتركة.

وباعتتمادنا مشروع القرار المعروض علينا، سنتخذ تلك الخطوات الضرورية. وترى حكومتي أن مشروع القرار يقدم حلًا مرضياً بالكامل للمشكلة التي نحن بصددها. والحل استثنائي، شأنه شأن المشكلة، كونها مرتبطة بحالة تاريخية ذات طابع فريد. ولهذا كان ضروريًا أن يوضح مشروع القرار بصورة تامة، في الفقرة ٥ منه، بأن هذا الإجراء لن يشكل سابقة تحت أي ظرف من الظروف.

وأنه لمن مفارقات الجنس البشري أنه في الوقت الذي يستطيع فيه إنتاج وحوش مثل هتلر وفيورد فإنه قادر بالمثل على حشد سخاءً وتضامن لا حصر لهما. وهذه الحالة تمثل نموذجاً.

ولذلك فإن وفدي يحث الجمعية، تعبيراً عن التضامن مع شعب جنوب أفريقيا، على أن تؤيد بالاجماع مشروع القرار. فهذا أقل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله.

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يؤيد وفدي اعتماد مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 المعنون "تطبيع الحالـة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا"، والذي يقر الترتيب الخاص بإعفاء حكومة جنوب أفريقيا من التزامها بدفع المتأخرات عن الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ وحتى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وهذا في الحقيقة ترتيب فريد من نوعه أبدت فيه كل الدول الأعضاء الأخرى بصورة جماعية استعدادها لقبول طلب حكومة جمهورية جنوب أفريقيا الجديدة وتحمل العبء المالي المترتب على ذلك. وبذلك سلمت بحقيقة أن جنوب أفريقيا قد استبعدت من أعمال الأمم المتحدة، بموجب قرار الجمعية العامة خلال الفترة المعنية. وهذا الترتيب يعبر أيضاً عن رغبتها في تهيئة جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل العنصري.

ويسر وفدي أن يرى أنه نتيجة للتقييم التقني لهذه المسألة في اللجنة الخامسة، فإن الآثار المالية لقرار إعفاء جنوب أفريقيا من التزامها بدفع متأخراتها مذكورة بوضوح في القرار. وبالتالي فإن مشروع القرار الحالي يعتبر تحسيناً كبيراً للنص السابق، الذي كان غامضاً إلى حد ما حول هذه المسألة. وهذا التحسين كان عاملاً هاماً في قرار اليابان لا بتأييد مشروع القرار فحسب بل المشاركة في تقديمها أيضاً.

ويود الوفد الياباني أن يضم صوته إلى الوفود الأخرى في الثناء بحرارة على جنوب أفريقيا لإنهاء تاريخها الطويل من المواجهة العنصرية بالسبيل السلمية والديمقراطية. ويعرب بوجه خاص عن إعجابه العميق بالرئيس مانديلا لما أبداه من حكمة ومحاباة في إقامة مجتمع مستقر وديمقراطي وحر. ويحدوها وطيد الأمل في أن تواصل جمهورية جنوب أفريقيا تقدمها في هذا المسار.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شهد المجتمع الدولي في العام الماضي عملية الاطاحة النهائية بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ويمثل القضاء على الفصل العنصري وإقامة الديمقراطية

أفعال لم ترتكبها قط، وبشرط ديون لا تحمل
مسؤوليتها قط.

إن مملكة سوازيلند تعمل منذ عام ١٩١٢ يداً بيد مع أولئك المعنيين بالكافح في جنوب أفريقيا. فلقد علمنا من ملوكنا وملكاتنا القدامى أنهم أزموا أنفسهم تماماً بتحرر الشعب الأسود في جنوب أفريقيا. ونقول اليوم إنه ينبغي عدم تحويل الشعب الأسود في جنوب أفريقيا وحكومات البلد الجديدة عبءً آثام ليسا مسؤولين عنها. فنحن نريد أن نرى جنوب أفريقيا تتحرك بسرعة دون عبء الديون التي لم تكن مسؤولة عنها.

السيد أوادي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانجليزية): إن كينيا أحد مقدمي مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 المعنون "تطبيع الحالة فيما يتعلق بجنوب إفريقيا".

لقد شاركنا في تقديم مشروع القرار هذا انتلاقاً من اقتتناعنا بأن الظروف المحيطة بالحالة في جنوب إفريقيا ظروف فريدة واستثنائية. لقد منعت جنوب إفريقيا من المشاركة في أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ بسبب سياسة الفصل العنصري الكريهة الشائنة التي كانت سائدة في ذلك البلد حينئذ. وقد لعبت الجمعية دوراً رائداً في الكفاح ضد الفصل العنصري توج بالانتخابات الديمقراطية المتعددة الأعراق في نيسان/أبريل ١٩٩٤ التي استعادت جنوب إفريقيا بمحاجتها مقعدها في الأمم المتحدة.

ولهذا نكرر أننا نضم صوتنا إلى ما جاء في البيان البليغ للغاية الذي ألقاه الممثل الدائم للجزائر، باسم المشاركين في تقديم مشروع القرار، والذي أوضح أن حالة جنوب أفریقيا حالة فريدة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل سابقة. ولا يمكننا أن نتصور حالة يمنع فيها أي بلد من المشاركة في أعمال الجمعية مرة أخرى لعمارته أسوأ إشكال التمييز العنصري.

إن التضحية التي بذلتها الدول الأعضاء بتنازلها عن حقوقها في فائض الأرصدة الذي كان سيسجل لحساباتها هي حقاً لمحة جديرة بالثناء لقضية نبيلة. ومع تقدم حكومة الرئيس نيلسون مانديلا الديمقراطي الجديدة المنتخبة شعبياً، في سيرها على طريق بذل الجهود من أجل المصالحة الوطنية، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الكامل الذي لا لبس فيه لجنوب أفريقيا. ولهذا نأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد جلي (جنوب إفريقيا) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): لقد ظلت ممارسات الفصل العنصري في

والقرار الذي ستتخذه الجمعية العامة اليوم بشطب المتأخرات المالية المتوجبة للأمم المتحدة على جنوب أفريقيا ينبغي أن يُعتبر عنصراً حاسماً في كفاحنا المشترك من أجل مناهضة الفصل العنصري. واسمحوا لي بأن أعرب عن شعور الترويج بارتياح عميق إزاء كون جنوب أفريقيا الجديدة تشغل الآن مكانها اللائق في الأمم المتحدة، وأن علاقاتها مع المجتمع الدولي، من خلال اعتماد مشروع القرار المعروض علينا، ستصبح طبيعية بالكامل.

السيد دلاميني (سوازيلنند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن في أفريقيا، لا سيما في مناطقها الجنوبية، نعتبر هذه المناسبة مناسبة تاريخية. ومشروع القرار هذا هو، بالنسبة إلينا، أداة تسعى إلى تذكير الجمعية العامة بالأهمية التبليغية والمسؤولية اللتين تعهدت بهما في عام ١٩٧٤. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، يتضرعون فد بلدي، وطبعاً مملكة سوازيلنند بأسرها، أن تتذكروا، سيد الرئيس، أنت والجمعية العامة، العمل الجيد الذي قامت به الجمعية العامة ورئاستها قبل سنوات عديدة، فتحرصوا على عدم التقليل من أهميته. فيفضل ما قمتما به حينئذ قضي بنجاح على الحالة التي كانت تجرد البشر في جنوب أفريقيا من صفاتهم الإنسانية، واقتُلّت جذورها فيما بعد.

ومشروع القرار ينادى بروحه أعضاء الجمعية العامة
أن يواصلوا احترام تعهدها الذي نعتبره في الواقع واجباً
مقدساً. فلقد حمل بطنهن ولد الآن. والجمعية العامة
تضر عت لبعض الوقت أن يتحرك الطفل بعد الولادة وأن
ينظر إليه باعتباره جزءاً من هذه الأسرة هل ما تفعله
الأم بعد وضع الطفل بجهد وألم هو جمع أفراد الأسرة
والقول لهم "فلنفترس الطفل الآن" أو "فلنعمل على شل
الطفل الآن"؟ هل يقول بحار بعدما يدرك أن زميلاً له
يفرق في المحيط فيقبل على إنقاذه: "بما أنك أصبحت
الآن خارج المياه الجارفة، يجب عليك أن تباشر سداد
الدين المتوجب على أعدائك"؟

ليس من واجب الأمم المتحدة، ولن يكون من واجبها، أن تعاقب جنوب إفريقيا - وهي نفس جنوب إفريقيا التي ما فتئنا نعمل على إنقاذه؛ نفس جنوب إفريقيا التي كان تحريرها هدفاً لقراراتنا. هل من الإنصاف بالنسبة إلى جنوب إفريقيا، أو في الواقع إلى الأمم المتحدة، إجراء تعديلات على مشروع القرار هذا أو تضمينه قيوداً أو شروطاً، وهو مشروع قرار واضح جداً؟ إن وفد بلدي يقول لا. لقد اتّخذ قرار سياسي بحسن نية، وهذا ما يجب أن نتّخذه مرة أخرى - قرار سياسي بحسن نية يقضى بتبرئة جنوب إفريقيا الحالية من

اليوم. ومشروع القرار يرتكز على أساس الاعتقاد بأن هذه التركة المتبقية من الفصل العنصري ينبغي التخلص منها الآن.

ويعبر القرار الذي سنعتمده اليوم عن اعتراف المجتمع الدولي بالظروف الفريدة والاستثنائية التي أدت إلى حالة جنوب أفريقيا غير الطبيعية في الأمم المتحدة. وبسبب هذه الظروف الفريدة والاستثنائية، النابعة من حقبة الفصل العنصري، لا يضع مشروع القرار سابقة للمستقبل. وإن اعتماده سييسر لحكومتي تطبيع حالتها في الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتنا المالية بالكامل. وقد سبق أن وفيانا بالتزاماتنا لعام ١٩٩٤ وبالتزاماتنا بموجب الميزانية العادلة لعام ١٩٩٥. وتدرك حكومتي تمام الإدراك الحالة المالية المقلقة التي تواجه الأمم المتحدة حالياً. ولهذا أستطيع أن أطمئن الجمعية بأن جنوب أفريقيا لن تتوازن عن دعمها لمنظمتنا والتزامها إزاءها الآن وفي المستقبل.

ومنذ أن استعدنا مقعدنا في الجمعية العامة، قدمت حكومتي إسهامات طوعية كبيرة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وفي أواخر ١٩٩٤، قدمت جنوب أفريقيا خدمات الدعم الجوي الازمة بالمجان لعملية الانتخابات في موزambique، بالعمل سوياً مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لضمان نجاحها ل تلك الانتخابات. ومؤخراً، أسهمت جنوب أفريقيا طوعياً في عملية حفظ السلام في أنغولا بتقديم المعدات الازمة للتحجيم بإنشاء مناطق الإيواء بما يبلغ قيمته ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ويسعدني أن أعلن أنني تلقيت تعليمات صريحة لإبلاغ الجمعية بأن حكومتي قررت أن تقدم إسهاماً مالياً طوعياً في الأمم المتحدة، كمبادرة خاصة منها. وهذه البادرة الخاصة نقدمها تقديراً للدور الأدراكي للحكومة في كفاحها ضد الفصل العنصري، وإدراكاً للحالة المالية للمنظمة. وهذا التبرع نقدمه علامة على الأنصبة العادلة لجنوب أفريقيا، وعلامة على أية تبرعات أخرى مماثلة سبق أن قدمناها في أنغولا. وهذه المساهمة ستخصص بشكل محدد لعمليات حفظ السلام في أفريقيا.

والتفاصيل الدقيقة لهذه المساهمة المالية سنرفها للأمين العام بمجرد انتهاء حكومتي من الإجراءات الرسمية الازمة.

سيدي الرئيس، إننا نقدر أيما تقدير مساعدتكم الشخصية وصبركم في تيسير المشاورات بخصوص الجوانب الإجرائية لمشروع القرار هذا.

جنوب أفريقيا والغضب الأخلاقي الذي أثارته على جدول أعمال الجمعية العامة لمدة ٤٦ سنة. وقد عملت هذه الجمعية، لمدة ٤٦ سنة، دون توقف لاستئصال ويلات الفصل العنصري. ومن أجل ذلك الالتزام الثابت القوي، وقف الرئيس مانديلا في السنة الماضية أمام هذه الجمعية باسم شعب جنوب أفريقيا، ليعرب عن أعمق امتنانه.

إن إزالة بند الفصل العنصري من جدول الأعمال في ٢٣ حزيران/يونيه في السنة الماضية ودعوة جنوب أفريقيا إلى شغل المكان الذي تستأهله بين مجتمع الأمم قوياً ببهجة كبيرة وشعور بالارتياح والرضا. ووفقاً لـ«أحكام القرار ٢٨٥/٤٨ ألف»، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ذلك التاريخ، اعترفت الجمعية العامة بـ«الظروف الاستثنائية» المتصلة بحالة جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة. ومع ذلك لم تسفر إزالة بند الفصل العنصري من جدول الأعمال في ٢٣ حزيران/يونيه من السنة الماضية عن تسوية ماضي جنوب أفريقيا في هذه الهيئة تسوية كاملة ونهائية. وقد ظلت ترکة نظام الفصل العنصري في الجمعية العامة موجودة بيننا. وقد بُرِزَت تلك الترکة من طبيعة فريدة لا تضاهى لنظام الفصل العنصري.

لقد تطلب الكفاح ضد الفصل العنصري تضحيات كثيرة، وتمضي أيضاً عن إجراءات من جانب الأمم المتحدة لم يسبق لها مثيل. فلم يحدث من قبل أن تعتمد الجمعية العامة قرارات كثيرة بهذا العدد بشأن موضوع سياسي واحد. ولم يحدث من قبل أن يتداول المجتمع الدولي لسنوات عديدة جداً وأن ينجح في تحقيق واستمرار توافق آراء بشأن مسألة بهذا القدر من الأهمية الأخلاقية والسياسية. والأهم من ذلك، أنه لم يحدث من قبل أن تتخذ الجمعية العامة قراراً سياسياً برفض وثائق تفويض أي وفد. وهذا القرار لم يبين بغض الجمعية العامة لسياسات تلك الحكومة فحسب، بل عزز أيضاً إعلان الجمعية الطابع غير التمثيلي لنظام الفصل العنصري وعدم شرعيته.

ومقت نظام الفصل العنصري أجبر حتى مجلس الأمن، في وقت كانت الحرب الباردة تشن ظهور أي توافق آراء، إلى أن يتخذ إجراء لم يسبق له مثيل بأن فرض للمرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة حظر أسلحة إيجارياً وشاملاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وهذه الإجراءات كلها لعزل نظام الفصل العنصري كان لها ما يبررها سياسياً وأخلاقياً. وعلى سبيل الانتقام أو قف نظام الفصل العنصري عمداً دفع اشتراكات عضويته. وقد تراكمت هذه الاشتراكات غير المدفوعة طوال ٢٠ سنة. وهذه هي الترکة التي تدرسها الجمعية

وفي الوقت ذاته، سيدى الرئيس، يعبر وفد المكسيك عن امتنانه للمعلومات التي قدمتموها لنا بما مفاده أن الوثيقة الرسمية التي سترد فيها تفاصيل المبالغ المحددة التي تنازلت عنها كل دولة عضو، وفقاً لـأحكام مشروع القرار، ستعمم علينا في نهاية شهر كانون الثاني/يناير المقبل.

السيد فاغونديس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برأحت عودة جنوب إفريقيا إلى المجتمع الدولي عملية سياسية معقدة جداً على مدى السنوات. وما فتئت البرازيل تدعم دوماً الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع متعدد الأعراق يستند إلى المبادئ السامية للديمقراطية.

والبرازيل من بين مقدمي مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1، حيث أثنا ذؤمن بقوة بأن هذه المبادرة تمثل خاتمة لعملية طويلة تضع نهاية لماض مجحف لصالح مستقبل مشرق لذلك البلد الشقيق.

وبسبب الظروف الفريدة والاستثنائية المتصلة باستئناف اشتراك جنوب إفريقيا في أعمال الجمعية العامة، يود وفدي أن يؤكد على أن مشروع القرار الذي نوشك على البت فيه، كما ورد بوضوح في نفسه، لن يستخدم أو يفسر تحت أي ظرف من الظروف على أنه سابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في معرض شرح المواقف قبل البت في مشروع القرار.

تبث الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1. وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 أضافت أندورا وفيبيت نام اسميهما إلى قائمة مقدميه. هل لي أن اعتذر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 (القرار ٨٣/٥).

أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا الذي يرغب في الإدلاء ببيان تعليلاً للموقف إزاء مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد جاريتسوك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب بولندا برحيباً حاراً باعتماد هذا القرار بتوافق الآراء، مع مراعاة الظروف الاستثنائية الفريدة وغير المعتادة التي تمأخذها في الاعتبار. ويؤيد بلدي

وأعبر أيضاً عن امتناني لأعضاء اللجنة الخامسة على ما قاموا به من بحث متأنٍ ومداولات مطولة، بدء من المختصين في الأمانة العامة، لوضع التفاصيل الفنية التي وردت في مشروع القرار.

وأخيراً، تعبّر حكومتي عن امتنانها أيضاً لجميع الدول الأعضاء على تأييدها مشروع القرار هذا. كما أود أن أوجه كلمة شكر خاصة لمقدمي مشروع القرار الذين اتخذوا القرار الهمام بالالتزام بمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

والآن فنتقل إلى البت في مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذي يرغبون في تعليل مواقفهم قبل البت في مشروع القرار. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي أن تدلّي بها الوفود من مقاعدها.

السيد قيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليس لدى وفدي اعتراض على اعتماد مشروع القرار A/50/L.44/Rev.1 دون تصويت. إننا ندرك الظروف الفريدة والاستثنائية المحيطة بهذه المسألة، الأمر الذي حدا بالجمعية العامة إلى النظر في شطب أنصبة جنوب إفريقيا عن الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وندرك إننا، كدول أعضاء، سنكون، لهذا الغرض، قد تنازلنا عن حقنا في استرداد المبالغ المستحقة لنا من الأرصدة الفائضة في الميزانية عن فترات سابقة.

ويرى وفد المكسيك أن المعاملة التي منحها لجنوب إفريقيا في الوقت الحاضر تتماشى مع تلك الحالة الفريدة التي لن تتكرر.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تحتم الحالة المالية للمنظمة على البلدان الأعضاء أن تتفق بالكامل وفي الوقت المحدد بالتزامها بدفع نفقات المنظمة وفقاً لـأحكام الميثاق.

ويأسف وفدي أن مشروع القرار هذا، الذي تترتب عليه آثار مالية، لم يكن مصحوباً بتقدير للنفقات معد من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

يدفعها المجتمع البولندي، لن تكون بولندا في القريب في وضع يسمح لها بدفع التكاليف الإضافية للمنظمة التي قد تنشأ عن هذا القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل الموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (قابع)

قضية فلسطين

报 告 书
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
حقوقه غير القابلة للتصرف (A/50/35)

报 告 书
الأمين العام (A/50/725)

مشاريع قرارات A/50/L.49 و A/50/L.48 و A/50/L.47 و A/50/L.50

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت مناقشتها حول بند جدول الأعمال "قضية فلسطين" في جلستها الـ ٧٥ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ومطروح على الجمعية فيما يتعلق بهذا البند، أربعة مشاريع قرارات.

وأود أن أستعرض انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ من رئيس لجنة المؤتمرات، صادرة بوصفها الوثيقة A/50/404/Add.2 وتعلق بمشروع القرار A/50/L.48.

أعطي الكلمة للرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد رافان فار هادي، مثل أفغانستان، ليعرض مشاريع القرارات A/50/L.47 و A/50/L.48 و A/50/L.49 و A/50/L.50.

السيد فار هادي (أفغانستان) (الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

بقوة تطلعات الديمقراطية الوليدة في جمهورية جنوب إفريقيا.

وعلى الرغم من أننا ننضم إلى توافق الآراء دون تردد، فقد تلقيت تعليمات بأن أوضح أنه نظراً لعمليات التحول التي تجري في بلدي والتكلفة الباهضة التي

العامة مرة أخرى أن الشعبة تستمر في الإسهام إسهاماً مفيدة وبناءً من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات للمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى أنشطتها الإعلامية المختلفة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستمر في مد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد الضرورية وفقاً للولايات السارية.

وفي مشروع القرار A/50/L.49، الذي يتناول عمل إدارة شؤون الإعلام، تعتبر الجمعية العامة أن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين مفید جداً في زيادة وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط بصفة عامة، وتطلب إلى الإداره أن تواصل برنامجها ذلك، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة المعنية بدراسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مع ما تقتضيه التطورات من المرونة الضرورية، والتركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية.

والقرار A/50/L.50 معنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". وتفيد الجمعية العامة من جديد في مشروع القرار على الحاجة إلى إيجاد تسوية سلمية لجميع جوانب قضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. وتعرب الجمعية عن تأييدها الكامل لعملية السلام التي بدأت في مدريد وإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبيات الحكم الذاتي المؤقت، وكذلك اتفاقيات التنفيذ اللاحقة؛ وتعرب عن الأمل في أن تفضي تلك العملية إلى إقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛ وأخيراً، تدعو إلى تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين نحو التفاوض بشأن التسوية النهائية تنفيذاً دقيقاً وفي الوقت المناسب.

وتشدد الجمعية العامة على ضرورة إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتشدد أيضاً على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨؛ وتحث الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة؛ وتفيد أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أنشط وأوسع نطاقاً في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ بما في ذلك رصد الانتخابات الفلسطينية المقبلة؛ وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية وبالتشاور مع مجلس الأمن من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات التي تستجد في هذه المسألة.

للتصريف أشرف بعرض مشاريع القرارات الأربع، A/50/L.47 و A/50/L.48 و A/50/L.49 بشأن قضية فلسطين. لقد صيفت مشاريع القرارات هذه في ضوء التقدم الذي أحرز مؤخراً في عملية السلام، والذي ترحب به اللجنة بقوة وتأكيداً. وأود أولاً أن أعلن أن غياباً قد انضم إلى مقدمي مشاريع القرارات الأربع.

ومشاريع القرارات الثلاثة الأولى - A/50/L.47 و A/50/L.48 و A/50/L.49 - تجدد ولايات اللجنة. وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، لكي تواصل مساعيها وبرامجها، كل منها في مجال تخصصه، في نفس الوقت الذي تأخذ فيه في اعتبارها التطورات الراهنة: وقد أدرجت الاعتمادات المالية المتصلة بذلك في الميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧.

وفي مشروع القرار A/50/L.47، ترحب الجمعية بالتوقيع على إعلان المبادئ واتفاقات التنفيذ اللاحقة له، بما في ذلك الاتفاق المؤقت المعنى بالضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥، كما تؤكد مرة أخرى أن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة بالنسبة لقضية فلسطين إلى أن تحل القضية بكل جوانبها بطريقة مرضية وفقاً للشرعية الدولية.

وكما يمكن للأعضاء أن يروا في النص، تعتقد الجمعية العامة أن اللجنة المعنية بدراسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يمكنها أن تواصل تقديم إسهام قيم وإيجابي في الجهود الدولية لتعزيز التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ ولتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني أثناء فترة الانتقال. وتفيد الجمعية توصيات اللجنة المتضمنة في تقريرها وتحطلب إلى اللجنة أن تستمرة في استعراض الحالات المتعلقة بقضية فلسطين وفي تقديم التقارير والاقتراحات إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن حسبما يقتضي الأمر. كما أنها تخول اللجنة بأن تستمرة في بذل كل جهودها لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإدخال التعديلات في برنامج عملها - بما تراه مناسباً ولازماً في ضوء التطورات - لكي توالي أهمية خاصة لضرورة تعبيدة الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، ولتقديم التقارير بعد ذلك للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين وما بعدها. وتحطلب الجمعية أيضاً من اللجنة أن تواصل مساعدة المنظمات غير الحكومية وأن تتخذ الخطوات الضرورية لإشراك منظمات غير حكومية إضافية في عملها.

وفي مشروع القرار A/50/L.48، الذي يتناول عمل شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، تؤكد الجمعية

الحكم الذاتي المطلوب، وإنشاء بنية تحتية اجتماعية - اقتصادية، وتوفير خدمات اجتماعية. ونرى أن الجمعية العامة ينبغي أن تنظر بعناية فيما إذا كانت الأنشطة التي تدعمها مشاريع القرارات هذه تمثل أفضل استخدام فعال لموارد الأمم المتحدة في دعم الاحتياجات الفلسطينية. ونعتقد أن من الأفضل لو اتفقت هذه الموارد في دعم السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وفي وقت نبحث فيه عن سبل لإصلاح الأمم المتحدة لكي يكون لها دور في القرن الحادي والعشرين، فإن هذا النوع من النواقص يبدو مفرطا في نظر الذين ينتقدون الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس).

ونحن على تحويل تلك الموارد من هذه اللجان والأنشطة إلى هيئات أخرى للأمم المتحدة مثل مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة الذي سيقوم بتنفيذ برامج تفاصيل الفلسطينيين بشكل مباشر. أما مشروع القرار A/50/L.50 المعروف "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" فإنه يستخلص نتائج مسابقة لمسابقات يجري التفاوض بشكل مباشر بشأنها بين الأطراف المعنية في المنطقة حاليا. وإن حكومة بلدي، باعتبارها أحد راعي عملية مدرِّيد للسلام، ترى أنه من غير الملائم ومن غير المفيد أن تتحذَّج الجمعية العامة موقفها تجاه مسائل يجري التفاوض الآن بشأنها بشكل مباشر بين الأطراف في عملية خطيبة بالموافقة الرسمية من هذه الأطراف. وفي هذه اللحظة الهامة، نفضل دعم عملية المفاوضات بدلاً من التركيز على مسائل أو بيانات تؤدي إلى الانقسام والاستقطاب.

إن الولايات المتحدة تؤيد تحقيق سلام شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط. ومما يؤسفنا أن المشاريع غير المتوازنة المعروضة علينا تعقد إمكانية تحقيق ذلك الهدف. لذا، فإننا سنصوت ضد مشاريع القرارات الأربع تلك، وندعو الدول الأخرى لأن تفعل نفس الشيء.

السيد بيريز - ديسوسي (إسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرُّفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الحياة في الأراضي المحتلة تتحول بشكل تدريجي. وعملية السلام أصبحت الآن لا رجعة فيها بعد التوقيع على الاتفاق التاريخي المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وقوات الأمن الإسرائيلي انسحبت بالفعل من جنين وطولكرم ونابلس. ومن المتوقع أن تصبح قلقيلية وبيت لحم ورام الله تحت السيطرة الفلسطينية بنهاية الشهر الحالي.

إن مشاريع القرارات الأربع التي عرضتها تواصيفت بعزم وطيد على الإسهام في عملية السلام الجارية وإحراز تقدم حقيقي للتوصيل إلى حل شامل وعادل و دائم لقضية فلسطين. وفي صياغة هذه النصوص تم التشاور مع عدد من الوفود التي تمثل رأي أغلبية أعضاء المجتمع الدولي حول قضية فلسطين.

واقتناعانا بأنه أصبح من الضروري الآن ليس فقط أن نبقى على تضامننا مع الشعب الفلسطيني، بل وأن نعزز هذا التضامن أيضا. فإذني بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أدعُ كل الوفود الحاضرة هنا لأن تعيد تأكيد دعمها لهذا الهدف وتعتمد نهجاً بناءً بالتصويت تأييداً لمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشاريع القرارات من A/50/L.47 إلى A/50/L.50.

وأعطي الكلمة الآن لممثلي الدول الذين يرثبون في تعليم تصويباتهم قبل التصويت. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الوفود بأن تعليمات التصويت محددة بـ عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ديوكيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا يمكن لحكومة بلدي أن تؤيد مشاريع القرارات الأربع التي تم عرضها في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين".

ثلاثة مشاريع قرارات منها، أي A/50/L.47 و A/50/L.48 و A/50/L.49 تنتمي إلى الماضي، ولم تغير كثيراً عن السنوات السابقة، لا في موطن اهتمامها ولا في مقصدها. وقد تجاوزتها الأحداث على أرض الواقع في الشرق الأوسط. ومشاريع القرارات هذه تشجع مؤسسات وأنشطة يتسم نهجها تجاه السلام في الشرق الأوسط بكونه غير متوازن وقد عفا عليه الزمن. وهي لا تفي في دعم عملية المفاوضات الجارية الآن بشكل مباشر بين الأطراف المعنية، كما أنها لا تفي إلا بشكل سطحي عن التقدم الكبير الذي حققه الأطراف. وخلاصة القول إن مشاريع القرارات تلك لا تسهم في روح المصالحة المتنامية في الشرق الأوسط.

وهذا وحده سبب كاف للشعور بالقلق. وبالإضافة إلى ذلك، تستأثر هذه المؤسسات والأنشطة بموارد مالية وبشرية تحصل إلى نحو ٧ ملايين دولار يمكن الاستفادة منها على نحو أفضل بطريق آخر. لقد أعلن المجتمع الدولي بوضوح تأييده لمساعدة الفلسطينيين في بناء

مشروع القرار A/50/L.47 يؤكد عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ويأذن للجنة بمواصلة عملها. ومشروع القرار A/50/L.48 يفعل نفس الشيء بالنسبة لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة. وقد عارضت إسرائيل وجود هاتين الهيئةتين منذ إنشائهما. فقد عرقلتا الحوار والتفاهم من خلال عرضهما للصراع العربي الإسرائيلي بصورة مشوهة وأحادية الجانب. الواقع أن هاتين الهيئةتين تعارضان المبادئ التي تقوم عليها عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك تبدى هاتان الهيئةتان موارد قيمة يجب أن تخصص لأنشطة أخرى ببناءة مثل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تنفع الفلسطينيين.

ومشروع القرار A/50/49 يطلب من إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، ضمن أمور أخرى، أن تنشر المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين. ونعتقد أن هذا أيضاً يمثل اتفاقاً لا لزوم له لموارد قيمة يمكن استخدامها على نحو أفضل.

ولئن كان مشروع القرار A/50/L.50 قد تغير بعض الشيء فهو لا يزال أساساً مثل القرارات التي اعتمدت في السنتين الماضيتين. وأشاره شأن القرارات السابقة يحاول إصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات التي تجري بشأن قضايا تتعلق بالمركز الدائم، بما يتعارض مع إعلان المبادئ. ومشروع القرار A/50/L.50 مثل القرارات السابقة مليء بالتناقضات. فهو من جانب يزعم تأييد عملية السلام التي بدأت في مدريد، ومن جانب آخر يحاول تقويض المبدأ الأساسي للمفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة، التي تقوم عليها عملية مدريد. ونعتقد أن الدول الأعضاء التي تؤيد عملية السلام تقع عليها مسؤولية معارضة مشروع القرار هذا لأنه يضر بعرض الحائط بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها العملية.

وبناءً على ذلك ستتصوت إسرائيل معارضه مشاريع القرارات تحت هذا البند من جدول الأعمال. ونشجع الآخرين الذين يؤيدون عملية السلام أن يفعلوا ذلك.

السيد دلاميني (سوازيلندي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في معرض التكلم بشأن هذا الموضوع الهام، يود وفدي أن يكرر سياسته المنادية بالحوار السلمي التي دأب على انتهاجها. وقد أكدت مملكة سوازيلنڈ لعدة سنوات في عدد من المحافل أن الطريق إلى تحقيق السلام الدائم هو فتح الأبواب واجراء المحادثات والجسم والاتفاق.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن ولايات الإدارات المسئولة عن قضية فلسطين لا تبين بشكل ملائم التطورات الإيجابية التي حدثت في الشرق الأوسط. رغم أن التقرير الأخير للجنة يكشف عن اتجاه فكري إيجابي بالنسبة لعملية السلام. لقد حان الوقت لفتح مسارات جديدة للتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولأن تعبير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الإعلام، والأمانة العامة تعبرها حقيقة عن التقدم المحرز في عملية السلام.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم الاتحاد الأوروبي عدداً من المقترنات المحددة والبناءة. ويؤسفنا أنه لم يتسع هذا العام أيضاً ل تحقيق الإصلاح الذي اقتربناه. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي سيكتفي ببياناته عن التصويت على مشروع القرارين A/50/L.47 و A/50/L.48.

ونأمل في أن تعرف هذه الهيئة في العام المقبل اعترافاً كاملاً بالحاجة إلى تعديل ولاياتها بما يتواكب مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع.

السيد روبينسن (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اتخذت إسرائيل والعرب خطوات تاريخية إلى الأمام في عملية السلام. فقد حدث تطورات رئيسية، من بينها توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ المؤرخ في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة، والاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا الذي وقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛ والاتفاق المؤقت لنقل الصالحيات والممسؤوليات الموقع في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، والاتفاق المؤقت الموقع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقعت إسرائيل والأردن الاتفاق بشأن جدول الأعمال المشترك الذي أدى فيما بعد إلى إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ وتوجه بالتوقيع على معايدة السلام الإسرائيلي - الأردنية في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، وبالاضافة إلى ذلك، لا تزال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف مستمرة، ونحن نتطلع إلى إحراز التقدم على جميع المسارات في عملية السلام.

وكنا نأمل أن تستجيب الجمعية العامة في دورتها الخامسة للحقائق الجديدة في الشرق الأوسط بتغيير أو حذف قرارات قديمة تمت صياغتها في قمة الصراع العربي الإسرائيلي. ومن المؤسف أن هذا لم يحدث. ومشاريع القرارات المعروضة علينا لا تعكس الحقائق الجديدة ولا تعكس آمالنا في مستقبل أفضل.

الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي،
مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا،
المغرب، موزambique، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا،
النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بينما، بيرو، الغابون،
قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة،
جنوب إفريقيا، سريلانكا، السودان، سورينام،
الجمهورية العربية السورية، تايلاند، توغو، ترينيداد
وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات،
العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروجواي،
فنزواتو، فنزويلا، فييتنام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا،
بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك،
دومينيكا، إكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا،
ألمانيا، اليونان، غرينلاند، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان،
казاخستان، قيرغيزستان، ليسوتو، لختنستاين، ليتوانيا،
لوكسمبورغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)،
موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة،
بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد
الروسي، ساموا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان،
اسبانيا، سوازيلندا، السويد، جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.47 بأغلبية ٩٥ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع ٥٢ عضواً عن التصويت (القرار ٨٤/٥٠).

[بعد ذلك أبلغ وفداً سانت لويسيا وغينيا - بيساو
الأمانة العامة بأنهما كانوا ينويان التصويت مؤيداً، وأبلغ
وفد لاتفيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن
التصويت.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل
الآن إلى مشروع القرار A/50/L.48 المععنون "شبعة حقوق
الفلسطينيين بالأمانة العامة".

ومن ثم واجبنا أن نعزز مبدأ الحوار السلمي. ومن
تدبير ممكّن لتحقيق حالة متّمرة دائمة وسلمية في
الشرق الأوسط. لقد فتحت دولة إسرائيل الباب للحوار
السلمي وأبدى القادة الفلسطينيون بوضوح روح الرغبة
في التفاوض والحديث. ورأينا زعيمي الطرفين يعاني
أحد هما الآخر ويقبله. وهذا بالنسبة لوفدي يعتبر إشارة
واضحة على أن السلام ضروري في الشرق الأوسط وأن
كل الأطراف تحتاج إليه.

ولذلك بناشد وقد مملكة سوازيلندا هذه الجمعية، كما
فعل دائماً، أن ترفض أي مشروع قرار يجد أنه يحيط
روح المودة والرغبة في تحقيق تسوية سلمية دائمة في
الشرق الأوسط. وبهذه الروح يجد وفدي من الصعب
عليه إن لم يكن من المستحيل أن يؤيد أي مشروع قرار
لا يعترف بالجهود القيمة التي يبذلها الطرفان المعنيان،
وذلك بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة نفسها للتوصّل
إلى سلام دائم في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا
إلى المتكلم الأخير في تعليق التصويت قبل التصويت.

A/50
A/50/L.47
إلى A/50/L.50.

تناول أولاً مشروع القرار A/50/L.47 المععنون "اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف".

ومن ثم واجبنا أن نعزز مبدأ الحوار السلمي.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، انتيغوا وبربودا، أذربيجان،
جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن،
بوتان، بوليفيا، بوتيسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام،
بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين،
كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جيبوتي، مصر،
السلفادور، أريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا،
غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند،
أندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن،
كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان،

أجري تصويت مسجل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فنتقل الآن إلى مشروع القرار A/50/L.49 المعنون "إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة".

سنبدأ عملية التصويت.
طلب إجراء تصويت مسجل.
أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البحام، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلين، بن، بوتان، بوليفيا، بوتيسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جيبوتي، مصر، السلفادور، أريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، مالطا، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزambique، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب إفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، إكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غرينادا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزambique، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سوازيلاند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.48 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت (القرار ٨٤/٥).

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

كوت ديفوار، إكوادور، غرينادا، ليسوتو، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الاتحاد الروسي.

[بعد ذلك أبلغ وفدا سانت لويسيا وغينيا - بيساو الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدتين؛ وأبلغ وفد لاتفيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

تنزانيا المتحدة، أوروجواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:
اسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

كوستاريكا، جزر مارشال، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.50 بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٤/٥٠ دال).

[بعد ذلك أبلغت وفود سانت لوسيا وغينيا - بيساو ولاطفيما الأمانة العامة بأنها كانت تبني التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول لتحليل التصويت، اسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدللي بها الوفود من مقاعدها.

السيد صمدي (جمهوريّة إيران الإسلاميّة) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): يود وفدي أن يعرب عن تحفظاته على تلك الأجزاء من مشاريع القرارات المعتمدة تحت البند ٤ التي قد تؤول بأنها اعتراف باسرائيل.

السيد حلاق (الجمهورية العربيّة السورىّة): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار A/50/L.50 المععنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". إن موافقتنا على القرار لا تعنى تأييدنا أو معارضتنا لاتفاق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينيّة وأسرائيل، والمشار إليه في الفقرتين التاسعة والعشرة من الديباجة والفقرة ٢ من منطوق القرار.

السيد عامر (الجماهيرية العربيّة الليبية): لقد صوت وفدي بلادي لصالح مشروع القرار A/50/L.47 المععنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، ومشروع القرار A/50/L.48 المععنون "شبكة شؤون الفلسطينيين بالأمانة العامة"، ومشروع القرار A/50/L.49 المععنون "إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة"، ومشروع القرار A/50/L.50 المععنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" لأن بها العديد من العناصر الرامية إلى دعم الجهود المبذولة لتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.49 بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٤/٥٠ جيم).

[بعد ذلك أبلغت وفود سانت لوسيا وغرينادا وغينيا - بيساو ولاطفيما الأمانة العامة بأنها كانت تبني التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/50/L.50 المععنون "تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية".

سنبدأ الآن عملية التصويت.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوركينا فاصو، البرازيل، بروتري دار السلام، بلغاريا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكواتور، مصر، السلفادور، أريتريا، إستونيا، أثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان،الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنستان، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بينما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوريا، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، جمهورية

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وعن القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي السلطة الوطنية الفلسطينية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الدول الأعضاء التي دعمت مشاريع القرارات الأربع تحت بند "قضية فلسطين"، وهي المشاريع التي أقرتها الجمعية العامة بالأغلبية الساحقة. وأود أن أخص بالشكر رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بعمارة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهودهم المستمرة دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني، حتى تتحقق هذه الحقوق بشكل كامل، وهو ما سوف يشكل الضمانة الحقيقية لبناء السلام العادل والشامل وال دائم في منطقة الشرق الأوسط.

وفي نفس الوقت لا نملك إلا أن نعبر عن الأسف عن المواقف التي عبر عنها وFDA الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهي موقف يبدو أنها تهدف أساساً إلى وضع القانون الدولي والشرعية الدولية جانبها وإجبار الجانب الفلسطيني على قبول نتائج السياسات الإسرائيلية غير المشروعية، والتي أدانها المجتمع الدولي خلال سنوات طويلة. ويبدو أنها تهدف أيضاً إلى إخضاع التسوية النهائية، وهي التسوية التي لن تأتي إلا بعد عدة سنوات، لميزان القوى المختل اختلالاً كاملاً لصالح إسرائيل. إن الشعب الفلسطيني، أثناء خوضه عملية السلام، التي تتمسك بها، مسلح فقط بحقوقه التاريخية وبالشرعية الدولية والقانون الدولي. وأية محاولة لحرمانه حتى من هذا هي محاولة غير أخلاقية ويجب أن ترفض رفضاً تاماً.

وبإضافة إلى ذلك، فإن ادعاء بعض الأطراف معرفة صالح الشعب الفلسطيني أكثر من ممثلي الشعب الفلسطيني، وإبداء نصائح حول الوسيلة الأفضل لمساعدة ودعم الشعب الفلسطيني، هو أمر غير مقبول أيضاً.

إن التغيير الإيجابي يجب أن يتم في اتجاهين، ومن الطرفين، وليس فقط من طرف واحد. وفي هذا المجال، فإنه يبدو منطقياً أن التغيير المطلوب هو تغيير أولئك الذين يتذمرون مواقف معزولة، وحد هم، بعيداً عن المجتمع الدولي. إن الوقت قد حان لكي يقوم هؤلاء بتغيير مواقفهم والالتحاق بالمجتمع الدولي على قاعدة الميثاق وعلى قاعدة مبادئ القانون الدولي.

ورغم ذلك فإني أود أن أسجل تحفظ بلادي على ما ورد في هذه القرارات مما قد يفهم منه الاعتراف باسرائيل، أو الترحيب بالعملية السلمية الجارية الآن في منطقة الشرق الأوسط أو تأييدها. لأن هذه العملية لا توفر الحل العادل الشامل والنهائي للمشاكل في المنطقة، ولبها المشكلة الفلسطينية. إن حل قضية فلسطين يمكن فقط في تنفيذ القرارات الكثيرة التي اعتمدتها الأمم المتحدة وظل المجتمع الدولي يؤكد عليها باعتبارها تشكل الإطار الأفضل لحل عادل شامل يحقق مطالب الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته وممارسة حقه في تقرير المصير.

إن ما حدث في جنوب إفريقيا من إقامة دولة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية حل يمكن تطبيقه في فلسطين بإقامة دولة ديمقراطية هناك يعيش فيها العرب الفلسطينيون واليهود على حد سواء.

السيد فالنسيا روودريغيز (إكوادور): ترجمة شفوية عن الإسبانية: لقد امتنع وفد إكوادور عن التصويت على مشاريع القرارات A/50/L.47 و L.48 و L.49 المقيدة تحت البند ٤٢ من جدول الأعمال "قضية فلسطين"، وصوت لصالح مشروع القرار A/50/L.50. ويرى وفدي أن من المهم جداً دعم عملية السلام في الشرق الأوسط التي استهلت في مؤتمر مدريد في ١٩٩١ وتقديم أكثر ما يمكن من المساهمات الفعالة لتدعم آلية التفاوض الثنائية والمultipolar التي تعمل في الوقت الحالي.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي بأن تقدماً أساسياً قد أحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نساند الأطراف التي تجهد للتوصيل إلى حل شامل وعادل و دائم للنزاع. ويجب أن يتضمن هذا الحل الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وإن تصويت وفدي تأييداً لمشروع القرار A/50/L.50، وهو تصويت أدنى به للأسباب التي بينتها، إنما يصور رفض إكوادور الذي لا يتزعزع لاحتلال الأراضي أو ضمها بالقوة وعدم اعترافها بالاحتلال أو الضم، كما يصور اعتقادها الراسخ بأنه لا بد من إيجاد تسوية سلمية، عن طريق التفاوض، للنزاعات الإقليمية بين الدول، وفقاً لمبادئ الميثاق ومعايير القانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعليق تصويت بعد التصويت.

هل لي أن اعتذر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.18/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.18/Rev.1 (القرار ٨٥/٥).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي
تقرير الأمين العام (A/50/548)
مشروع قرار (A/50/L.53)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في هذا البند من جدول الأعمال كي تبت في مشروع القرار A/50/L.53.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية ناقشت هذا البند في جلستها العامة الثامنة والثمانين المعقدة في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥.

السيد فاليري (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وفي مجموعة بلدان أصدقاء الأمين العام لهايتي، يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة التningshات التالية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.53، المععنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

أولاً، تناقص الفقرة الخامسة من الدبياجة بحذف عبارة "وخلال من العنف" من نهاية السطر الأول.

ثانياً، في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار يستعراض في السطر الأول عن عبارة "في الوقت المناسب" بعبارة "بعد النظر في توصية من الأمين العام". وفي السطر الأخير، تضاف عبارة "بقرار مناسب" بعد عبارة "٧ شباط / فبراير ١٩٩٦". ومن ثم تصبح الفقرة بمجملها:

"تعرّب عن استعدادها للقيام، بعد النظر في توصية من الأمين العام، وبناءً على طلب سلطات هايتي، بتمديد عنصر الأمم المتحدة فيبعثة

إن هذه الدورة هي الثالثة للجمعية العامة بعد التطور الهام جداً الذي حدث منذ عام ١٩٩٣، وهو الاعتراف المتبادل وتوقيع إعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. خلال الدورات الثلاث تلك قامت الجمعية، بشكل مطلق، أولاً، بدعم عملية السلام القائمة؛ ثانياً، بتأكيد موقفها المبدئي على أساس الميثاق ومبادئ القانون الدولي حول عناصر الحل النهائي لقضية فلسطين، وحول ضرورة تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

إننا ندين بالغرفان للمجتمع الدولي لهذا الموقف، وهو الموقف الذي أصبح حقيقة سياسية ثابتة غير قابلة للنقاش. ونكرر شكرنا على هذا.

أخيراً أود أنأشكر جميع العاملين في شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وفي برنامج فلسطين في دائرة الإعلام. ونؤكّد في هذا المجال ضرورة التنفيذ الكامل للبرامج المعنية التي أقرّتها الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وبذلك أتمت الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم مساعدة دولية لإنشاء نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام (A/50/535)

مشروع قرار (A/50/L.18/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، كي تبت في مشروع القرار A/50/L.18/Rev.1. ويذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها لهذا البند في جلستها العامة الخامسة والخمسين في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥.

تبّت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.18/Rev.1.

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار انضمت البلدان الآتية إلى مقدميه: إسبانيا، وإيطاليا، والسويد، وهايتي.

بيد أن الجمعية لن تتمكن من انجاز أعمالها يوم الثلاثاء ١٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥. لذلك، أقترح على الجمعية إرجاء موعد توقف أعمال الدورة حتى ٢٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥.

إن لم يكن هناك اعتراض، فهل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على هذا المقترن؟
تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنتظر، عصر الثلاثاء، ١٩ كانون الأول ديسمبر، في البند ٢٠ (د) من جدول الأعمال،

المدنية الدولية في هايتي بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ بقرار مناسب".

ثالثاً، في الفقرة ٥ من منطوق القرار، ينبغي أن تضاف في آخر الفقرة بعد عبارة "ديمقراطية قوية دائمّة" عبارة "عدالة ورخاء اقتصادي".

أخيراً، في السطر الأول من الفقرة ٨ من منطوق القرار يستعاض عن كلمة "بزيادة" بكلمة "بمواصلة".

ويأمل مقدمو مشروع القرار A/50/L.53 أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد هذا النص بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.53 بصيغته المنقحة شفوياً. وأود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت من بين مقدمي مشروع القرار A/50/L.53، بصيغته المنقحة شفوياً: إسبانيا، أكوادور، المانيا، انتيغوا وبربودا، أوروغواي، ايرلندا، ايطاليا، باراغواي، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بليز، بينما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الدانمرك، السلفادور، سورينام، السويد، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فنلندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لوكسمبورغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هولندا، اليابان، اليونان.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.53 بصيغته المنقحة شفوياً؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨٦/٥٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٢٨ من جدول الأعمال.

إرجاء موعد توقف أعمال الدورة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى مسألة موعد توقف أعمال الدورة.

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في الجلسة العامة الثالثة، المعقدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أنه ينبغي وقف أعمال الدورة الخامسة يوم ١٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥ وختمامها يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

"المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وعميرها"، بالإضافة إلى البند ٤٥ من جدول الأعمال، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين".

وأود أن أبلغ الأعضاء أيضاً بأنه، فيما يتعلق بالبند ٣٥ من جدول الأعمال "مسألة جزيرة ما يوت القمرية"، المقرر النظر فيه أصلاً يوم الاثنين ١٨ كانون الأول / ديسمبر، قدم طلب لتأجيل النظر في البند إلى تاريخ لاحق.

كما أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنتظر في تقارير اللجنة الثانية يوم الأربعاء ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠